

Distr.: General
10 December 2002
Arabic
Original: English



مذكرة من رئيس مجلس الأمن

مرفق طيه التقرير النهائي لآلية رصد الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني
للاستقلال التام لأنغولا يونيتا، وهو التقرير المقدم وفقا للفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن
١٤٣٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

مرفق

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ موجهة من رئيس آلية رصد
الجزاءات المفروضة على يونيتا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا

بالنيابة عن أعضاء آلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا، يشرفني أن أرفق تقرير
الآلية وفقاً للفقرة ٤ من القرار ١٤٣٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.
وأكون ممتناً لو استرعيتم اهتمام اللجنة إليه.

(توقيع) خوان لارين

رئيس آلية رصد الجزاءات المفروضة

على يونيتا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير لآلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا وفقا للفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٣٩ (٢٠٠٢)، المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ووفقا لذلك القرار مدد المجلس ولاية الآلية لمدة شهرين، وطلب إليها إجراء مشاورات موسعة في أنغولا مع ممثلي الحكومة ويونيتا بهدف الإسهام في قيام المجلس بإجراء استعراض كامل للجزاءات المفروضة على يونيتا. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى الآلية تقديم معلومات عما يمكن أن يكون قد حدث من انتهاكات محتملة للجزاءات منذ التوقيع على مذكرة التفاهم المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والنظر في المسائل المتصلة بأموال يونيتا ومواردها المالية التي جمدها الدول الأعضاء. وهذا التقرير هو التقرير السابع في سلسلة التقارير المقدمة لمجلس الأمن منذ تعيين الآلية في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وعضوا الآلية الحاليان هما السفير خوان لارين (شيلي)، رئيسا، والسيد إسماعيل سيك (السنغال).

٢ - وقد اعترفت الآلية في تقريرها الأخير (S/2002/1119)، بالتطورات البالغة الأهمية التي جرت في أنغولا منذ التوقيع على مذكرة التفاهم في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بما في ذلك عدم حدوث أي انتهاك لوقف إطلاق النار وتحول يونيتا إلى حزب سياسي كامل. وتود الآلية في هذا المنعطف أن تشيد بالعملية التاريخية التي أفضت إلى استكمال المهام المتبقية من بروتوكول لوساكا وإلى التوقيع على الإعلان الصادر عن اللجنة المشتركة المعنية بعملية السلام في أنغولا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ من جانب ممثلي الحكومة ويونيتا والدول المراقبة الثلاث والممثل الخاص للأمين العام (انظر S/2002/1274). وبمقتضى ذلك الإعلان، يؤكد الموقعون صحة استيفاء المهام الرئيسية لعملية السلام في أنغولا ويوصون بأن ينظر مجلس الأمن في رفع جميع الجزاءات المفروضة على يونيتا فورا. ويشكل تطور هذه الأحداث مقرونا بالالتزام الصارم من جانب الشعب الأنغولي بترسيخ مناخ السلام والمصالحة في البلاد خطوات حاسمة في التاريخ الجديد للبلد.

٣ - وبغية الاضطلاع بولايتها وفقا للقرار ١٤٣٩ (٢٠٠٢)، زارت الآلية أنغولا في الفترة من ٤ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وأجرت مشاورات مكثفة مع ممثلي الحكومة، ومنهم نائب وزير العلاقات الخارجية، ورئيس أركان القوات المسلحة الأنغولية، ورئيس الاستخبارات العسكرية ومسؤولون من مديرية الاستخبارات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعت الآلية مع قيادة يونيتا، أي الأمين العام، بولو لاكامباغاتو، والسادة داشالا، وساكال، ساماكوبا ووداكوستا الابن. وشددت يونيتا على أنها قد أظهرت بوضوح، أثناء الشهور الثمانية السابقة، تخليها عن استعمال القوة المسلحة، وأنه يتحتم إذن

رفع الجزاءات المفروضة عليها حتى يتسنى للحركة أن تمارس نشاطها بالكامل كحزب سياسي مشروع. وكانت الاجتماعات التي عقدت مع الطرفين جامعة مانعة وتفصيلية وتمت بروح إيجابية بهدف تقييم وتوضيح أي مما تبقى من دواع القلق بشأن الجزاءات. وقد استفادت الآلية أيضا من المناقشات التي جرت مع الممثل الخاص للأمين العام ومن المساهمة القيمة التي أسهمت بها الدول الثلاثة، والاتحاد الأوروبي، وممثلو المجتمع الدولي الآخرون الموجودون في لواندا.

٤ - وبناء على التطورات الإيجابية المتصلة بعملية السلام، طلبت الآلية، بعد أن تبين لها أنه لا يوجد ما يدل على انتهاك الجزاءات، إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) عقد اجتماع عاجل في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وأبلغ رئيس آلية رصد الجزاءات اللجنة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أن الأهداف التي توختها قرارات مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨) قد تحققت. ونظرا لوفاء يونيتا بتعهداتها في إطار عملية السلام، أوصت الآلية أيضا بأن ينظر المجلس في رفع كافة الجزاءات المفروضة على يونيتا، على سبيل الأولوية وفي أقرب فرصة سانحة.

ثانيا - الاستنتاجات

القرار ٨٦٤ (١٩٩٣): الأسلحة والنفط

٥ - منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، لم يجر الإبلاغ عن أي انتهاكات. وشأن هذه الحقيقة في حد ذاتها عظيم، لا سيما بالنسبة إلى بلد كان نهبا للصراعات طيلة أكثر من ٣٠ عاما. وردا على سؤال مباشر، ذكر مسؤولون بوزارة الدفاع بأن يونيتا قد أصبحت متزوعة السلاح ولم تعد تشكل تهديدا عسكريا لعملية السلام. وقد زودت الآلية بمعلومات مستكملة حديثا تفيد بأن يونيتا قد سلمت ما يقرب من ٩٥ في المائة من أسلحتها. وأعلن المسؤولون أن البحث عن باقي الأسلحة جار، كعملية مستمرة، بروح من التعاون مع يونيتا. وبالإضافة إلى الأسلحة التي سلمها مقاتلو يونيتا السابقون في مناطق تجميعهم، تم الكشف عن ٥٦ مجاً للأسلحة والذخائر متناثرة في جميع أنحاء البلاد. وفي ما يلي تفصيل لتلك الأسلحة:

الأسلحة التي وجدت في ٥٦ مخبأ للأسلحة
(في الفترة من ٤ نيسان/أبريل إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)

الكمية	الأسلحة
١ ٢٥٩	AKM
٨٩	G-3
٢	MAUSER
٢	CARBINE
٢	RPK
٣٥	RPD
٤	BROWNING-P-30
٣٨	PKM
٢٠	DP-46
٢	HK-21
١٠٧	RPG-7
١٥	M-79
٢٠	AGS-17
٣	GP-25
٨٣	MORTAR-60 mm
٢٠	MORTAR-81 mm
٩٢	MORTAR-82 mm
١	MORTAR-120 mm
٢٩	ZPU-2 14.5 mm
١	ZGU-1 14.5 mm
١١	DSHK 12.7 mm
٢١	ZU-23-2-23 mm
٢	RAMP MISSILES AT
١	RAMP L.FAGOT SAM 7
١٢	RAMP L.FAGOT CONC
٥	RAMP L.B-12/107 mm
٢	CANON SPG-9
٨	CANON B-10/82 mm
٢	CANNON 75 mm
١٠	CANNON 106 mm

الذخائر التي وجدت في ٥٦ مخبأ
(في الفترة من ٤ نيسان/أبريل إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)

الذخائر	الكمية
M-43 PS	٢ ٥٦٧
M-08 LPS	١ ٤٧٧ ٠٥٦
M-41 G-3	١ ٨٤٨ ٨١٤
5.45 mm	٥٥ ٤٥٠
5.56 mm	١ ٠٨٠
12 7mmx76 P/CORRC	٩٣ ٣٥١
14.5 mm	١٠٩ ١٦٣
23 mm	٣٨ ٥١٦
20mm Zu-20	٤ ٩٨٠
GRAN OG7/PG-7	٥٥٠
GRAN OG9/PG-9	٤٥٧
GRAN VOOG 17	١ ٧٥٣
GRAN VOOG 25	٩٥
GRAN M-79	٣٧
MORTAR 60mm	١ ٢١٠
MORTAR 81mm	٨٣٥
MORTAR 82mm	٩٨١
MORTAR 120mm	٤٦١
PROJ B-10/82mm	٩٠٠
PROJ 75mm	٢٤٤
PROJ 76mm	٨١٢
PROJ 106mm	٣ ٨١٨
PROJ D-30/122mm	١١٤
PROJ M-46/130mm	٩
PROJ 107 mm/B-12	٤١٠
PROJ M-21/122mm	٥٧
PROJ BMP-2/30mm	١٢٨
PROJ 100mm TANG	٦٠٠
12.7 mmx 99-P50	٣ ٠٩٠
12.7 mmx 108-A/A	٥ ٦٠٢
MISSILES /A/A SAM-14	١
MISSILES A/T FAGOT	٣١
MISSILES A/T CONCUR	٧

الذخائر	الكمية
MISSILES A/T RPG-22	٣١
MISSILES A/T LOW	٣
MISSILES A/T ARMBRUST	٢١
GRAN M DEFENSIVE	١ ٤٣٩
GRAN M CHIES	٤٥
DELAG A/T e A/PESS	١٠ ٣٤٤

٦ - أقر المسؤولون الحكوميون الذين جرى التشاور معهم في لواندا بأن وجود أسلحة صغيرة في البلد يمثل مشكلة. على أنهم أوضحوا أن استخدام هذه الأسلحة لأغراض عسكرية منظمة أمر غير محتمل. وقد سعت الآلية، أثناء اجتماعاتها، إلى الحصول على تفاصيل إضافية عن النقل، وشبكات الأسلحة والماس التي أججت الصراع وجنت منه الأرباح، ولكن لم تُقدم لها معلومات. وبالإشارة إلى النفط، أوضحت الحكومة أنه نظرا لأن يونيتا لم تعد حركة مسلحة، فإن اعتمادها التاريخي على النفط، والحاجة إلى الإبقاء بالتالي على الجزاءات المتصلة به، قد أصبحا بالمثل لا أهمية لهما.

القرار ١١٢٧ (١٩٩٧): عرض

٧ - أُعد تقرير الآلية الأخير (S/2002/1119) على أساس المعلومات المتوافرة في آب/أغسطس ٢٠٠٢. ومنذ ذلك الحين، استكملت يونيتا تحولها إلى حزب سياسي. أما الأسئلة التي طرحتها الآلية فيما يتعلق بأوضاع شخصيات يونيتا الرئيسية التي قامت بتهريب الماس والأسلحة وكذلك كبار المسؤولين العسكريين الذين لم يدمجوا في القوات المسلحة الأنغولية، فقد وجهت إلى ممثلين عن الحكومة وممثلين عن يونيتا. واتفق الطرفان، في اجتماعات منفصلة، على أن الأفراد مدار البحث إما عادوا إلى الحياة المدنية في أنغولا أو اختاروا البقاء في بلدان خارج أنغولا كمواطنين عاديين. وفي الاجتماعات التي عقدت مع الآلية، أوضح نائب وزير العلاقات الخارجية أن الدستور الأنغولي والقانون الأنغولي يحكمان أنشطة الأحزاب السياسية محليا ودوليا على حد سواء. ويجري الآن تسكين ممثلي يونيتا في شتى المناصب الحكومية بما فيها مناصب سفراء أنغولا في الخارج.

القرار ١١٧٣ (١٩٩٨): الماس والأموال

الماس

٨ - أبلغت الحكومة الآلية أنه على الرغم من أن تهريب الماس ما زال يمثل مشكلة، بدأت شركة المبيعات الأنغولية وضع تدابير تستهدف تشديد الرقابة في الداخل. وتعتقد الحكومة أن هذه القواعد الجديدة، مقترنة بالإجراءات التي ستوضع لدى تنفيذ عملية كيمبرلي، ينبغي أن تفيد إلى حد كبير في وقت التهريب. كما أشارت الحكومة إلى أن هذه الأنشطة والتجارة غير المشروعة تعتبر الآن أعمالا إجرامية. وعلى أي الأحوال، فقد تلقت الآلية تأكيدات بأن يونيتا، كمنظمة، لم تعد متورطة في الاتجار بهذه السلعة من أجل الحصول على السلاح.

الأموال

٩ - تواصل الآلية بذل جهودها في سبيل الحصول على بيانات عن أموال يونيتا ومواردها المالية المجمدة حاليا عملا بالتدابير القائمة. ونظرا لضيق الوقت المتاح لإبلاغ مجلس الأمن بهذه التفاصيل، وجهت الآلية رسائل إلى عدد من الدول الأعضاء التي كان من المعروف أن كبار المسؤولين في يونيتا يقيمون أو يعملون فيها. واسترعت الآلية انتباه الحكومات إلى قرار مجلس الأمن ١٤٣٩ (٢٠٠٢)، الذي دعا المجلس فيه جميع الدول إلى "أن تتعاون مع آلية الرصد تعاوناً كاملاً" في الوفاء بولايتها، وطلب تقديم معلومات تتعلق بعدد الحسابات والاستثمارات وغير ذلك من الأصول المجمدة، وتواريخ تجميد الأرصدة وأسماء المؤسسات التي تجمّد هذه الحسابات ومقدار المبالغ المجمدة. وقامت الآلية أيضاً بتزويد تلك الحكومات، قدر الإمكان، بالوثائق ذات الصلة، التي من قبيل صور تحويلات الأموال بين كبار المسؤولين في يونيتا.

١٠ - وبيّنت الآلية في تقريرها السابقين (S/2002/486 و S/2002/1119) التدابير المحددة التي اتخذتها بعض البلدان امتثالاً لنظام الجزاءات المالية المفروضة على يونيتا وكبار المسؤولين فيها.

١١ - ووفقاً للمعلومات المتاحة، فإن البلدان التي وجدت فيها حسابات مجمدة لكبار المسؤولين في يونيتا هي: أيرلندا والبرتغال وبلجيكا وسويسرا وفرنسا وكوت ديفوار والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وتجدر ملاحظة أن هناك عدداً كبيراً من البلدان اتخذ أيضاً تدابير مختلفة تستهدف تنفيذ الجزاءات المالية، من بينها وضع قواعد تنظيمية وإصدار توجيهات وتعليمات محددة. وفي الوقت ذاته، وردت تقارير عن عدد من العوامل التي عطلت فاعلية تنفيذ الجزاءات المالية، ولا سيما فيما يتعلق بنطاقها وشدها.

١٢ - وهذه العوامل، في جوهرها، تتعلق من ناحية بعدم وجود تعريف معتمد لتحديد الأموال والموارد أو الأصول المالية التي ينبغي أن تخضع للتجميد، وتعلق من ناحية أخرى بالافتقار إلى مبادئ توجيهية للتنفيذ، وبناء على ذلك، قصر عدد كبير من البلدان مجال تنفيذ الجزاءات على مجرد الحسابات وتجميدها في وقت معين. ولم يتحقق سوى قدر جد محدود من النجاح في توسيع نطاق التدابير لتشمل أيضا التحقيق في حركة الأموال داخل الحسابات وخارجها قبل تجميدها، ولا يُستثنى من ذلك إلا سويسرا. كما أن أشكال الأصول الأخرى، التي من قبيل الأسهم والممتلكات المدرة للدخل وما إلى ذلك، لم تتأثر في معظم الحالات بالتدابير التي اتخذتها البلدان.

١٣ - لقد عملت هذه الحقائق، مقترنة بالتشريعات المحلية المتعلقة بالسرية، فضلا عن الافتقار إلى الشفافية في عمليات المراكز المالية الخارجية، على أن تعوق، إلى حد كبير، فعالية تنفيذ الجزاءات المالية.

١٤ - ويتبين من فحص البيانات المالية، التي أتاحت لآلية الرصد أنه في الغالبية العظمى من الحالات انعدمت التفاصيل المحددة المتعلقة بالنشاط التجاري أو الموارد الأخرى التي توفر التدفقات المالية في الحسابات.

١٥ - وفي حالة واحدة تعكس التفاصيل المشار إليها سابقا (بيانات من سويسرا)، كانت الحسابات بالسالب، لأن صاحب الحساب كان عاطلا عن العمل، ولأنه ثبت أن الحسابات التجارية للشركات المرتبطة بصاحب الحساب المذكور كانت خاملة، نظرا لعدم وجود أنشطة تجارية.

١٦ - وتبين البيانات المقدمة من البرتغال تجميد ١٩ حسابا (حسابات لأفراد و/أو حسابات تجارية). ومع ذلك لم يوضح في كل حساب من هذه الحسابات لا الرصيد ولا مصدر المبالغ النقدية.

١٧ - وأثناء اجتماعات الآلية في لواندا، أكدت يونيتا تأكيدها قاطعا على أهمية رفع الجزاءات المالية. وأشارت قيادة يونيتا إلى أنها ستعجز عن ممارسة نشاطها كحزب سياسي إذا استمر حرمانها من حرية فتح حسابات مصرفية. ومن شأن هذا الحرمان إعاقه إضفاء المشروعية عليها وتقويض قدرتها على المساهمة في العملية السياسية في البلد مساهمة كاملة. وأعرب نائب وزير العلاقات الخارجية عن الرأي أنه ما دامت يونيتا تعمل في حدود القانون الوطني، الذي يحظر على الأحزاب السياسية، لا على الأفراد، وجود حسابات لها في الخارج، فإن الحكومة ليس لديها أي اعتراض على إنهاء تجميد الحسابات. وفيما يتعلق بالتصرف في الأموال، إذا قرر مجلس الأمن رفع الجزاءات، فإن البلدان قد تستخدم هوجا مختلفة في التعامل

مع المطالبات المتعلقة بالأموال المحمودة والموارد المالية بما يتفق مع القوانين والتشريعات المصرفية الوطنية.

ثالثا - ملاحظات ختامية

١٨ - في هذا الوقت الذي نطوي فيه صفحة الجزاءات المفروضة على يونيتا، وقد تحولت الآن إلى حزب سياسي متحد وبدأت المشاركة في حياة البلد، يمكن لأنغولا أن تتطلع إلى مستقبل أفضل يسوده السلم والتنمية. وستكون الانتخابات العامة المقبلة ختاماً لعملية بدأت بالتوقيع على وقف إطلاق النار وعلى مذكرة التفاهم ونهاية عمل اللجنة المشتركة.

١٩ - وفي هذا السياق، ينبغي أن ترفع الجزاءات كمسألة لها الأولوية، وفقاً للواقع الجديد في أنغولا.

٢٠ - وبالنسبة لمجلس الأمن، كان هذا مسعى موفقاً بالغ الأهمية، ومثالا على الجهود المتواصلة التي خدمت قضية السلام حقاً. والآن يعود إلى شعب أنغولا أمر توطيد ما تحقق من إنجازات وتكريس جميع طاقات البلد وموارده لمواجهة التحديات العاجلة الماثلة أمامه، ولا سيما في الميدان الإنساني. وسيكون تقديم المجتمع الدولي للدعم المستمر أمراً لا غنى عنه في هذا المجال.

٢١ - وتود الآلية، في ختام عملها، أن تُشيد على وجه الخصوص بالحكومات والبلدان المعنية نظراً لما قدمته من تعاون ولما أبدته من التزام بالسلم. وكان تفهمها عاملاً حاسماً في تحقيق الفعالية للجزاءات، وكانت استجابة المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية فائقة الأهمية، كما كانت مشاركتها النشطة عاملاً أساسياً أيضاً في تنفيذ الجزاءات على نحو فعال، وقد بذلت أقصى ما في حدود طاقتها. وإن الآلية تُعرب عن امتنانها لها جزاء تعاونها القيّم.